

المحور الرابع: دور المشاركة الشعبية في تحقيق التنمية المحلية

الأهداف العامة للدرس:

- تحديد الإطار العام لمصطلح المشاركة الشعبية والإحاطة بمضمونه وأبعاده المختلفة.
- تحديد أهم الخصائص المميزة له.
- حصر مختلف العوامل المؤثرة فيها والتي تحدد مدى نجاحها أو فشلها.

أولاً: تعريف المشاركة الشعبية:

تُعرَّف المشاركة على أنها الانخراط التطوعي الحر من قبل الفرد في أي نشاط من النشاطات العامة، كما تُعرَّف بأنها: "تلك العملية التي يقتسم فيها المرء مع غيره القيام بعمل ما".

والمشاركة هي العملية التي يلعب الفرد من خلالها دوراً مهماً في الحياة السياسية والاجتماعية داخل مجتمعه، وتكون لديه الفرصة لأن يساهم في وضع الأهداف العامة وكذلك أفضل الوسائل لتحقيق وإنجاز هذه الأهداف.

وفي أدبيات التنمية بدأ مصطلح المشاركة يتردد وينتشر منذ منتصف العقد السابع من القرن العشرين كألية ووسيلة لتحقيق التنمية الاقتصادية والعدالة الاجتماعية والحد من الفوارق الطبقية والإقليمية على حد سواء.

وقد تعددت وتنوعت مساهمات المفكرين في تعريف المشاركة في إطار التنمية المحلية نتناول بعضها على النحو التالي:

عُرِّفت المشاركة الشعبية في التنمية المحلية على أنها: "عملية مساهمة المواطنين طوعاً في أعمال التنمية سواء بالرأي أو بالعمل أو بالتمويل وغير ذلك"، فالمشاركة تعتبر درجة إحساس الناس بمشكلاتهم المحلية، ونوع استجابتهم لحل هذه المشكلات.

ويعرفها البعض بأنها: "العملية الإرادية الطوعية التي من خلالها يساهم المواطن مساهمة فعّالة بالرأي أو الفعل أو بالمال دون ضغط أو مساومة في تحقيق منفعة ذات مصلحة عامة".

كما تم تعريفها على أنها: "العملية التي تتيح لجميع أفراد المجتمع المحلي وجماعته المؤهلة بموجب القوانين فرصاً للتعبير عن آرائهم، ولعب دور ما في إعداد الخطط والمشروعات المحلية وتنفيذها ومتابعتها والرقابة عليها بشكل مباشر أو غير مباشر بهدف تحقيق التنمية الشاملة وتحسين نوعية حياة السكان وإشباع حاجاتهم الأساسية".

أو هي: "العملية التي من خلالها يكون للفرد دور في الحياة السياسية والاجتماعية لمجتمعه وتكون لديه الفرصة لأن يشارك في وضع الأهداف العامة واختيار أفضل الوسائل لتحقيقها وإنجازها".

كما تعني أيضاً: "مشاركة ومساهمة قطاع عريض من السكان في اختيار وإعداد وتنفيذ ومتابعة سياسات وبرامج ومشاريع التنمية التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف التنمية وخصوصاً ما يتعلق منها لتحسين مستويات معيشة السكان على المستوى المحلي".

أو هي: "اشتراك المجموعات والشرائح السكانية المستهدفة في تحديد وصياغة أهداف خطة التنمية الموجهة لتحسين أوضاعهم، وكذلك المساهمة في تنفيذها وتقييمها".

ومن هنا فإنه يمكن الاستنتاج أن المشاركة الشعبية بمفهومها التنموي هي: "إشراك الناس بدرجة أو بأخرى في التصميم والإشراف على تنفيذ سياسات ومشروعات التنمية المحلية، سواء بجهودهم الذاتية أو بالتعاون مع الأجهزة الحكومية المركزية والمحلية".

وهي بهذا المعنى تعني انطلاق التنمية من القاعدة باتجاه رأس الهرم أو تنمية من أسفل، والتي تعمل على إلغاء الدور المتعاضم للحكومة وتحسن من محتوى خطط التنمية وتسهل من تنفيذها.

ومن هذا المنطلق فإن المشاركة الشعبية في التنمية المحلية ليست مجرد أداة، بل هي عنصر حاسم للتأكيد على عملية تنموية فعالة، ومشاركة الناس على المستوى المحلي والإقليمي والوطني يعني انطلاق التنمية من القاعدة تجاه رأس الهرم أي التنمية من أسفل، فالمشاركة تعمل على ربط جهود الأفراد المحليين بمساعدة الحكومة المركزية مما يجعلها من أهم دعائم نجاح الخطط والسياسات التنموية في المجتمع المحلي.

ثانياً: خصائص المشاركة الشعبية في التنمية المحلية: تتميز المشاركة الشعبية بالخصائص التالية:

- المشاركة الشعبية سلوك تطوعي ونشاط إرادي، على اعتبار أن المواطنين يقومون بأداء جهودهم التطوعية بشكل تطوعي وحر من قبلهم دون إجبار أو إكراه من السلطة.
- المشاركة الشعبية سلوك مكتسب، أي أنها ليست سلوكاً فطرياً يولد مع الإنسان، وإنما هي مكتسبة يتعلمها الإنسان أثناء حياته من خلال تفاعله مع الآخرين.
- أنها سلوك إيجابي تترجم إلى أعمال وأفعال في الواقع ولا تبقى مجرد نوايا.

- المشاركة هدف ووسيلة في نفس الوقت، هدف لأن الحياة الديمقراطية تقتضي مشاركة الجماهير في المسؤولية الاجتماعية مما يؤدي إلى تغيير سلوكيات المواطنين وثقافتهم نحو الإحساس بالمسؤولية في صنع القرار، وهي وسيلة كونها آلية يتمكن المواطن من خلالها أداء أو لعب دور محوري في النهوض بالمجتمع نحو الرقي والرفاهية.
- ثالثاً: أهداف المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وأهدافها: تعتبر المشاركة الشعبية إحدى دعائم التنمية المحلية وهي تسعى لتحقيق جملة من الأهداف لعل من أهمها:
 - تعمل على تناسب الخدمات التي تقدمها للسكان المحليين مع احتياجاتهم التي يحددونها هم بأنفسهم.
 - أنها تتيح الفرصة لمختلف فئات المجتمع للمساهمة والقيام بدور إيجابي في مساندة وتنفيذ وتبعية سير المشروعات التنموية التي تمس مجتمعهم المحلي بصورة مباشرة.
 - تؤدي إلى التحديد الدقيق للمشكلات والحاجات الحقيقية للسكان على المستوى المحلي.
 - تقليل التكلفة: حيث تعمل المشاركة على ترشيد القرارات وترتيب الأولويات حسب حاجات السكان مما يحقق كفاءة الاستخدام الأمثل للموارد المحلية المتاحة.
 - ضمان التأييد الجماهيري والشعبي للمشروعات: حيث أن المشاركة وسيلة لتقريب حاجات السكان ومطالبهم مع واقع الموارد المحلية المتاحة، مما يحقق رضا السكان المحليين ودعمهم للمشروعات التنموية مما يجعلهم أكثر حرصاً على الحفاظ على نتائج الأعمال التي ساهموا فيها.
 - تحقيق الفاعلية للمشروعات التنموية: وهذا من خلال توفير بيانات واحصائيات حقيقية على واقع المجتمعات المحلية.
 - تعمل المشاركة الشعبية على زيادة تماسك أفراد المجتمع وتدعيم جوانب التعاون بينهم وبين الحكومة من خلال إتاحة الفرصة للممارسة الديمقراطية الحقيقية من خلال تكريس أسلوب الإدارة اللامركزية.
 - من أهداف المشاركة الشعبية على المستوى الأخلاقي أنها تعمل على تدريب الأفراد على تحمل المسؤولية وتدعم شعورهم بالواجب وتزيد من الوعي الاجتماعي مما يؤدي إلى تعود الأفراد الحرص على المشاريع ذات النفع العام.

- تحقيق حاجات نفسية لدى الأفراد بالشعور بالتقدير والاهتمام من قبل السلطة بمشاركة الفرد في صنع وإصدار القرارات المؤثرة في حياته وتشكيل مستقبله، يشعر من خلالها بأنه مرغوب ومحبوب وليس هامشي أو منبوذ.

- تؤدي المشاركة في الغالب إلى تنمية العلاقة بين الشعب وحكومته، وتقلل من شكوك المواطنين في أغراض البرامج الموضوعية، والتي غالباً ما تؤدي إلى انعدام (أو ضعف) الثقة بين المواطنين وأجهزة الحكومة وتحول في أحيان كثيرة دون نجاح برامج التنمية.

- المشاركة تؤدي إلى إثراء القرارات المتصلة بالبرامج والخدمات المقدمة لهم، لأن القرارات والإجراءات المتخذة ستكون في ظل المشاركة أكثر ملائمة لمتطلبات الموقف الذي يتفاعل معه المشاركون، كما أن المشاركة يمكن أن توجه نظر الحكومة والمسئولين إلى بعض الميادين الجديدة للخدمات والأنشطة لم تكن متوفرة من قبل.

- أن للمشاركة دوراً تدعيمياً وتكميلياً لدور الحكومة، فجزء ليس باليسيط من خطط التنمية لا يتحقق ولا يكتب له النجاح إلا عن طريق مشاركة المواطنين فيه، فتكلفة بعض الخطط تكون أقل بفضل مشاركة المواطنين فيما الأمر الذي يمكن أن يسهم في توفير الجهود الحكومية لما هو أهم من المسئوليات الكبرى على المستوى القومي أو في أداء هذه المسئوليات بصورة أفضل بمستوى أعلى وبشكل يشجع طموحات المواطنين، فمثلاً في مجال المباني المدرسية يمكن أن تضاعف المشاركة الشعبية من القدرة على بنائها، لأن كلفة البناء تكون أقل بفضل مشاركة اليد العاملة المحلية التطوعية والمجانية في عملية البناء والصيانة، كما أن الأهالي يمكن أن يتولوا بناء الطرق الفرعية التي تؤدي إلى المدارس وهو ما يمكن أن يسهم في توفير جانب كبير من جوانب التكلفة.

- تساهم المشاركة الشعبية في جودة اتخاذ القرارات من خلال الاستعانة بأهل الخبرة والاختصاص على المستوى المحلي وهذا ما يؤدي إلى جودة القرارات وفعالية المشاريع التنموية.

- يمكن للمشاركة من خلال الهيئات والمجالس المحلية أن تقوم بدور الرقابة والضبط، وهو أمر ضروري ويساعد الحكومة على اكتشاف مناطق الضعف والخلل في المجتمع، بل قد تمنع المشاركة أحياناً وقوع أخطاء من المسئولين التنفيذيين، إذا أنها تعتبر في هذه الحالة صمام أمن أمام أية احتمالات للانحراف.

- تساعد المشاركة الشعبية على أحداث بعض التغييرات اللازمة لمساندة عملية التنمية إذا كثيرا ما تقف بعض الاتجاهات أو التقاليد والقيم السائدة أمام نجاح عمليات التنمية، وهذه أمور لا يمكن تغييرها عن طريق القرارات أو بالقوة، وإنما يمكن تغييرها عن طريق المشاركة الشعبية حيث يقتنع المواطنون بأنفسهم ويقررون التغيير اللازم ويحددون اتجاهه ويرسمون وسائل أحداثه في المجتمع.

- المشاركة كحق إنساني ومبدأ ديموقراطي: تتجلى أهمية المشاركة الشعبية من هذا المنظور في كونها التعبير الصادق عن حق إنساني أكدته وتأكده المواثيق والديساتير الدولية المتصلة بحقوق الإنسان، والتي تؤكد على أن للإنسان الحق الكامل في المشاركة في قضايا مجتمعه عن طريق إبداء الرأي أو تقديم المعونة للآخرين، أو الاشتراك في إدارة الشؤون العامة لبلاده بطريقة مباشرة أو غير مباشرة منظمة أو حرة، فقد نصت المادة 21 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان على: "أن لكل شخص حق المشاركة في إدارة الشؤون العامة لبلده إما مباشرة وإما بواسطة ممثلين يُختارون في حرية".

كما تأتي المشاركة من كونها تعد من أهم مقومات النظم الديموقراطية التي تقرر المشاركة في اختيار الحكام وفي أسلوب تداول السلطة والحكم، وذلك من خلال نظم الانتخاب والاقتراع السري دون تمييز في اللون أو الجنس أو العرق أو الديانة، فالمشاركة تعبر عن مدى ديموقراطية النظام السياسي الحاكم، وبيان مدى حرصه على توفير كافة المنهات والفرص السياسية اللازمة لقيام المواطنين بمباشرة أدوارهم في صنع القرارات المتعلقة بهم وبوطنهم، وبما يؤدي في نهاية المطاف إلى تعميق انتمائهم لهذا الوطن والحفاظ على وحدته وحياته والذود عنه.

رابعا: شروط المشاركة الشعبية في التنمية المحلية: تتطلب المشاركة الشعبية في التنمية المحلية ضرورة توافر عدة شروط تدفع الأفراد للمشاركة وتتمثل هذه الشروط فيما يلي:

- توفير مناخ عام من الديمقراطية والحرية في كافة المجالات داخل المجتمع لإتاحة الفرص المختلفة للمواطنين للتعبير عن أنفسهم وحاجاتهم ومشكلاتهم، فالمشاركة الشعبية في التنمية المحلية تتطلب أن تكون المشاركة في كل شيء في الحكم والسياسة ووضع القوانين والقواعد المنظمة للمجتمع، فمن الصعب مثلا أن تتم مشاركة في أي مجال من المجالات وهناك حزب واحد يحتكر السلطة دون وجود معارضة أو رأي مخالف.

- وجود الضمانات الداعية للمشاركة والتي تتمثل في النصوص الدستورية والتشريعات القانونية المنظمة لعملية المشاركة، إذ لا يمكن تحقيق المشاركة بصورة فعلية دون نصوص وتشريعات ملائمة (مثلا من خلال النص على المشاركة في الدستور وقوانين الإدارة المحلية في الجزائر التي نصت على الديمقراطية التشاركية) (المادة 11 من قانون البلدية تنص على استشارة رئيس المجلس الشعبي البلدي للمواطنين).

- إنشاء وتوفير المؤسسات السياسية والإدارية المؤطرة لعملية المشاركة على المستوى المحلي (مثلا الولاية والبلدية في الجزائر). (المادة 02 قانون البلدية هي تشكل إطار لمشاركة المواطن في تسيير الشؤون العمومية)

(البلدية تجسيد للتسيير اللامركزي وتمثل الإطار المؤسسي للممارسة الديمقراطية على المستوى المحلي/ تعمل على تأطير المبادرات المحلية وتحفيز المواطنين على المشاركة).

- توعية أفراد المجتمع بأهمية المشاركة الشعبية في التنمية المحلية وضرورتها باعتبارها تتعلق بشكل مباشر بحياة المواطنين من جهة وضمان الاستقرار والسلام الاجتماعي في البلد.

- ضرورة الاهتمام بتنشئة وتربية الأجيال الجديدة على المشاركة النشطة والعمل التطوعي وتوعيدهم على الممارسات الديمقراطية في حياة الجماعة والمجتمع.

خامسا: آليات ووسائل المشاركة الشعبية في التنمية المحلية: وهي مختلفة ومتنوعة ومن أهمها:

- الانتخابات على المستوى المحلي: وذلك من خلال قيام المواطنين بانتخاب ممثلهم في المجالس المحلية المنتخبة.

- حضور اجتماعات جلسات المجالس المحلية: من خلال حضور المواطنين ووسائل الإعلام اجتماعات المجالس المحلية وإبداء آرائهم حول القضايا والمشاريع التنموية المطروحة للنقاش، ووجوب وجود جلسات خاصة لسماع آراء المواطنين.

- إجراء استفتاء لمعرفة آراء المواطنين حول القضايا المهمة على المستوى المحلي.

- الاتصالات الشخصية: تتم ما بين المواطنين وأعضاء المجالس المحلية من خلال وسائل الاتصال المتاحة أو حتى المقابلات الشخصية.

- المظاهرات: هي وسيلة من وسائل التعبير عن حاجات ورغبات ومواقف السكان للمطالبة بمشاريع تنموية تخصهم أو اتجاه قضايا معينة.

- الاعتماد على المؤسسات الوسيطة مثل المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والهيئات التطوعية كحلقة وصل واتصال بين المسؤولين الحكوميين وأفراد المجتمعات المحلية.

- تنظيم تظاهرات عامة يحضرها المسؤولون والمواطنين في شكل مؤتمرات أو ملتقيات عامة، واجتماعات الطاولة المستديرة، أو ورشات عمل...إلخ.

- استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في ذلك مثل مواقع المواقع الالكترونية على شبكة الانترنت ومواقع التواصل الاجتماعي.

قائمة المراجع:

- بن غضبان فؤاد، التنمية المحلية ممارسات وفاعلون، عمان، دار صفاء للنشر والتوزيع، 2013.

- راشد أحمد، التنمية المحلية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986.

- رشاد أحمد عبد اللطيف، أساليب التخطيط للتنمية، الإسكندرية، المكتبة الجامعية، 2002.

- رشاد أحمد عبد اللطيف، التنمية المحلية، الإسكندرية، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، ط1، 2001.

- أحمد رشيد، التنمية المحلية ، القاهرة، دار النهضة العربية، 1986

- الشيخ سالم فؤاد وآخرون، المفاهيم الإدارية الحديثة، عمان، مركز الكتب الأردني، 1999.